

## صواريخ أس - 400 تحدث صدعا في جدار التحالف الأميركي التركي

أنقرة تشتري ود موسكو مقابل الضرر المحتمل للعقوبات الأميركية

تجد تركيا نفسها في وضع يتعين عليها فيه أن تقرر بين الحليف الروسي، أو تقبل الضرر الاقتصادي المحتمل للعقوبات الأميركية وطردها من برنامج أف-35. لكن، بينما تترك تركيا العواقب الاقتصادية المترتبة على اختيارها، تدفع اعتبارات أنقرة المحلية إلى التضحية بالاقتصاد واختيار النظام الروسي.

واشنطن - خلقت المصالح المتضاربة بين تركيا والولايات المتحدة صداما بين الحليفين، إذ لا تريد أنقرة أن تتراجع عن اتفاق طال انتظاره، في حين ترغب واشنطن في الضغط على حليفها للترجع عن قرار ترى فيه تهديدا لها.

ومع وصول نظام الدفاع الجوي الروسي أس - 400 إلى تركيا، تلوح أزمة جديدة في الأفق إذ أصبحت العلاقات الأميركية التركية الهشة مهددة بالانهيار، كما هو حال علاقات تركيا مع الدول الأوروبية، التي لم تعد ترى في أنقرة حليفا مهما في حلف الناتو بل خطرا يمكن أن يهدد حلف شمال الأطلسي.

تقترب أنقرة من موسكو وتتعد عن شركائها الغربيين في قضايا مثل سوريا وإيران وفنزويلا. وقدمت شهادة قبول لها في النادي الروسي غير المضي قدما في صفقة الصواريخ الروسية أس - 400 رغم تحذيرات واشنطن، التي جاءت ردة فعلها الأولى استبعاد تركيا من برنامج المقاطلات أف - 35.

ويعدّ الخلاف حول نظام الدفاع الجوي أس - 400 أحدث حلقة في هذه الصدامات التي أصبحت متكررة بين أنقرة وواشنطن مخلفة صدعا في العلاقة بين الحليفين.

ولفت الباحث التركي غوكهان باجيك إلى أن تسليم نظام الدفاع الجوي، الذي بدأ الأسبوع الماضي، ستكون له تكلفة سياسية واقتصادية، مشيرا إلى أن تركيا مهية لتحول في النموذج الذي تتبعه في سياستها الخارجية.

## العلاقة الروسية التركية

إثر الأزمة التي شهدتها العلاقات التركية الروسية في نوفمبر 2015 بعد أن أسقطت تركيا طائرة حربية روسية بالقرب من حدودها مع سوريا، بدأ البلدان يتقاربان مجددا في أواخر يونيو 2016. ودخلت العلاقات الثنائية فترة جديدة تصدّرت خلالها القضايا الإقليمية، وخاصة سوريا، أولويات البلدين. ويشير كيريم هاس، الباحث في معهد الشرق الأوسط، إلى أنه على الرغم من اختلافهما في جل القضايا، تمكنت تركيا وروسيا من إبقاء العلاقة ودية بينهما. ويمكن تفسير ذلك أساسا من خلال



القضية تحتاج أن تكون أقوى لتفادي السقوط

غير الولايات المتحدة نظرا إلى خلافات البلدين السياسية والإستراتيجية المتكررة.

وللصفقة أهداف داخلية أيضا؛ فبالنسبة لأردوغان وحزب العدالة والتنمية، يهبخ الخلاف مع الغرب، والتقارب مع روسيا، القوميون الذين يشكلون جزءا كبيرا من قاعدة الحزب السياسية. ويفسر غوكهان باجيك ذلك مشيرا إلى أن حزب الحركة القومية اليميني المتطرف، الشريك الأصغر في التحالف مع حزب العدالة والتنمية، له تاريخ مع معاداة الغرب. ويضيف باجيك أنه في ظل عدم وجود برنامج اقتصادي فعال لدى التحالف الذي يضم حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، يستعين التحالف بوسائل استبدادية، مشيرا إلى أن التحالف القومي الإسلامي يدرك أن حكم تركيا بالوسائل الاستبدادية يستلزم توجهها جيدا للسياسة الخارجية.

ويجلم تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية بحليف دولي بديل، مُنميا نفسه بأن يسمح له ذلك الحليف الجديد بالتزام أقل تجاه القضايا المعقدة، مثل سيادة القانون، والسوق الحرة، والديمقراطية.

ويذهب في السياق ذاته كيريم هاس، مشيرا إلى أنه كان من الصعب جدا على النخبة الحاكمة التركية الحالية الانسحاب من صفقة أس - 400، لافتا إلى

أن السيناريو الأكثر احتمالا لانسحاب تركيا من الصفقة سيكون الانقسام في حزب العدالة والتنمية. وظهور قوى سياسية جديدة نتيجة لتفتت الحزب قد يؤدي إلى انتخابات مبكرة وبغير حسابات القيادة التركية مرة أخرى، بغض النظر عن تولي السلطة.

## الرد الأميركي

بالنسبة للولايات المتحدة، يتضمّن شراء الصواريخ الروسية تداعيات إستراتيجية وعسكرية مقلقة. إذ يمكن أن يعقد توسع العلاقات الدفاعية

الروسية التركية تحالف أميركا مع أنقرة التي اعتبرتها أحد حلفائها في الناتو منذ فترة طويلة.

ولفت خبراء في مركز سترايتفورد للدراسات الأمنية والإستراتيجية إلى أن الولايات المتحدة متخوفة من طرق توظيف تركيا لنظام الصواريخ، وتقول واشنطن إن حصول تركيا على منظومة الدفاع الروسية يشكل تهديدا للمقاتلات الأميركية طراز أف - 35، حيث تستطيع روسيا جمع معلومات عن المقاتلات الأميركية التي تمر عبر سماء تركيا.

## تركيا والصواريخ.. قصة لا تنتهي

هل تذكرون ذلك المشهد الدرامي الذي ضم كلا من روسيا وتركيا حول قضية الصواريخ أرض-جو؟ لا أقصد مكونات نظام أس - 400 التي تصدّرت عناوين الأخبار هذا الأسبوع؛ بل أحداث عامي 1997-1998، عندما احتجّت الحكومة والجيش في تركيا بشدة على تسليم الصواريخ أس - 300 إلى القبارصة اليونانيين.

هددت تركيا في ذلك الحين باعتراض السفن الروسية التي تحمل الصواريخ أس - 300 إلى الجزيرة المقسمة، خشية تعرض مصالحها الأمنية للخطر. وكان رجال خفر السواحل والبحرية التركية يصعدون بصفة دورية على متن السفن، بما في ذلك تلك التي كانت ترفع علم الاتحاد الروسي، لتفتيش البضائع التي تحملها تلك السفن. وبعد تدخل الولايات المتحدة، وافق الرئيس القبرصي آنذاك غلافكوس كليريديس على نشر الأسلحة الروسية الصنع في جزيرة كريت، بعيدا عن مرمى تركيا.

لكن الوضع انقلب بعد 20 سنة؛ اليوم، تركيا، وليست اليونان أو القبارصة اليونانيين، هي التي تقف في صف موسكو. وحقيقة الأمر أن توازن القوى في المنطقة قد تغير؛ ففي أواخر السبعينات لم تكن روسيا أكثر من مجرد مصدر إزعاج، إذ بعد أن قلصت تواجد قواتها البحرية في البحر المتوسط بالفعل في منتصف السبعينات، أصبح كل ما يمكن أن تأمل فيه هو الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية الطيبة مع الدول التي تجمعها بها ميول مشتركة، وربما الحصول على العملة الصعبة التي تحتاج إليها من خلال بيع الأسلحة. وكان من الصعب أن تكون منافسا للهيمنة الغربية على المنطقة.

كانت المؤسسة الأمنية التركية تراقب بحذر مقترحات موسكو بشأن اليونان وقبرص وسوريا وأرمينيا؛ لكن لم يبذل أحد في البيت الأبيض أو المتناغون الكثير من الجهد في هذا الشأن. في المقابل، فإن روسيا برزت اليوم كوسيط قوي في سوريا، وشريك مفضل لدى أردوغان.

وقد تكون مبيعات الأسلحة أفضل خيار جيوسياسي لروسيا؛ فهذه المبيعات تعزز العلاقات مع القادة وقواتهم العسكرية، وتعزز إيرادات

ديصيتار بيشيف  
باحث في مركز  
يورواسيا

الروسية العسكرية، التي تمثل أحد قطاعات التكنولوجيا المتقدمة القليلة في الاقتصاد الروسي. وتضع صادرات الأسلحة روسيا في مكانة تقترب فيها من أن تكون نذرا للولايات المتحدة. الأهم من ذلك أن المخاطر المتعلقة بهذا الشأن ليست كبيرة، ومن خلال بيع الصواريخ أس - 400 لتركيا والصين وغيرها، فإن روسيا لا تواجه خطر الدخول في صراعات يمكنها أن تنأى بنفسها عنها. ويستحق نظام الصواريخ أرض-جو أس - 400 الحديث عنه بشكل خاص؛ فبعد أن دخل هذا النظام الخدمة في عام 2007، وأتيح للتصدير في أوائل العقد التالي، اشترته كل من بيلاروس والجزائر والصين. وفي الفترة من عام 2015 إلى عام 2017، استوردت مصر الصواريخ أس-300 في. أم أنتيبي 2500، التي يعتقد الخبراء العسكريون أنها إلى حد ما متفوقة على النظام الذي اشترته تركيا. وتستخدم التكنولوجيا الصاروخية الروسية حتى في كوريا الجنوبية.

على الرغم من أن هذه القضية من صنع الرئيس التركي إلى حد كبير، فإن تداعياتها ستكون على البلد برمتها

لكن ماذا عن تركيا؟ تريد تركيا أيضا أن ترتقي في أحضان عالم التجارة وتجنّي النغار. والقصة التي يرويها السفير الروسي التركي هي أن الاتفاق مع روسيا سيضمن بشكل أو بآخر تقلا للتكنولوجيا. لكن هذا من الأمور غير المرجحة بالنظر إلى تصريحات المسؤولين الروس. وفي نهاية المطاف، فإن تركيا ما زالت جزءا من حلف شمال الأطلسي، وهي صديق بقدر ما هي منافس في السياسة بالمنطقة. وربما أسواق الدفاع أيضا. في الوقت ذاته، فإن مخاطر إقصاء تركيا عن قطاع الصناعات العسكرية الأميركي قائمة بالفعل. لكننا لم نعرف حتى الآن إلى أي مدى ستكون العقوبات الأميركية قاسية، بالنظر إلى أن الصواريخ أس - 400 لن يتم تجميعها ونشرها قبل العام المقبل. وعلى الرغم من أن هذه القضية تداعياتها ستكون على البلد برمتها.

## خطة واشنطن لتحالف بحري في الشرق الأوسط تحرج اليابان

سياسة ترامب الحماية بمقابل تضع طوكيو أمام معضلة الاختيار

ليندا سيح وكويوشي تاكينادا

طوكيو - يواجه رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي تحديا دبلوماسيا عسيرا من طلب يتوقع أن تتقدم به الولايات المتحدة إلى اليابان لإرسال سفن تابعة لقواتها البحرية من أجل المشاركة في تحالف عسكري لتأمين الملاحة في المنطقة الواقعة بين إيران واليمن.

وقال المتحدث باسم الحكومة الأميركية إن مسؤولين يابانيين سيشاركون في لقاء يعقد في واشنطن لشرح هذا الاقتراح. ويتوقع أن يكون على جدول الأعمال عندما يزور جون بولتون مستشار الأمن القومي الأميركي طوكيو الأسبوع المقبل.

لكن من المرجح أن يؤجج قرار الانضمام إلى مثل هذا التحالف الانقسام في الرأي العام الياباني حول إرسال قوات إلى الخارج، إذ أن الجيش الياباني لم يحارب في الخارج منذ الحرب العالمية الثانية. وتضع التطورات في الشرق الأوسط والمنطقة الآسيوية والعالم عموما اليابان، ثالث أكبر اقتصاد في العالم، أمام

معادلة يصعب معها البقاء خارج رادار التدخلات الخارجية. ويهدف آبي إلى توسيع نفوذ اليابان وتحدي صعود الصين في المنطقة. لهذا، فإن طوكيو لا تقوى علاقاتها مع حلفائها فحسب، بل تسعى أيضا إلى كسب شركاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي الشرق الأوسط، وفي العالم.

وكانت اليابان طبقت في 2015 تشريعا يسمح بان تتشارك قواتها في عمليات عسكرية في الخارج وذلك للمرة الأولى منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. وكان ذلك نقلة كبرى في مسعى رئيس الوزراء لتخفيف القيود المفروضة على الجيش بموجب الدستور القائم على الدعوة إلى السلم.

ويسمح هذا التشريع لليابان بأن تهب للدفاع عن بلد صديق يتعرض إلى الهجوم إذا كان فيه "تهديد وجودي" لليابان. وإذا قررت الحكومة أن الوضع قد يؤدي إلى هجوم مسلح على اليابان فلها أن تعرض تقديم دعم لوجيستي لقوات متعددة الجنسيات. وأثار تطبيق القوانين التي قال آبي إنها ضرورية للتصدي لتحديات أمنية

جديدة احتجاجات ضخمة من خصوم قالوا إنها تنتهك الدستور وربما تزعج اليابانيين في صراعات تقودها الولايات المتحدة. وفي حكم المؤكد أن اتخاذ خطوة لإرسال قوات بحرية للمشاركة في عملية بقيادة أميركية سيحدد هذا النقاش. ومن المتوقع أن يفوز ائتلاف آبي بأغلبية كبيرة في انتخابات مجلس الشيوخ يوم الأحد غير أن نواب الائتلاف الحاكم تحاشوا الخوض في المهمة البحرية المحتملة خلال فترة الدعاية الانتخابية. وقال مصدر مطلع على موقف الحكومة "إلى أن تنتهي الانتخابات لا يمكنهم التطرق إلى هذا الموضوع الحساس".

وتعود حساسية الموضوع إلى:

## مصالح اليابان في المنطقة

اليابان هي رابع أكبر مشتر للنفط في العالم، وفي العام الماضي مر ما نسبته 86 في المئة من إمداداتها النفطية عبر مضيق هرمز الذي يمثل شريانًا حيويًا للملاحة يربط منتجي النفط في الشرق الأوسط بالأسواق في آسيا وأوروبا

وأمركا الشمالية وغيرها. وفي الشهر الماضي تعرضت ناقلة تديرها شركة يابانية للنشحن البحري إلى الهجوم في خليج عمان وحملت الولايات المتحدة إيران مسؤوليته. ونفت طهران هذا الاتهام. ويحرص آبي على الحفاظ على التحالف الأمني الأميركي الياباني وتقويته إذ أنه يمثل عماد سياسات بلاده الدفاعية.

وانتقد الرئيس الأميركي دونالد ترامب التحالف الأمني ووصفه بأنه غير عادل ومن شأن رفض طلب أميركي بالمشاركة في تحالف بحري أن يفاقم هذا الاستياء الأميركي. وقال دبلوماسي ياباني سابق "على اليابان أن تفعل شيئا لحماية سفننا. لا يمكن أن نستمر في طلب ذلك من الآخرين".

أشار خبراء إلى أربعة إطارات قانونية يمكن أن تستخدم في تبرير قرار بإرسال سفن وطائرات حربية يابانية للمشاركة في المهمة البحرية. وأرجح خيار هو أن تتشارك اليابان بناء على قانون مكافحة القرصنة لمحاربة القرصنة وتنفيذ مهام الحراسة ما دام المهاجمون لا يمثلون دولة. وتتشارك اليابان حاليا في مهمة متعددة الأطراف قبالة ساحل الصومال وفي خليج عدن. أو ربما تمارس اليابان قها في الدفاع الجماعي عن النفط أو مساعدة حليف يتعرض إلى الهجوم بموجب قوانين 2015، غير أن العائق القانوني أكبر.

ويجوز لوزير الدفاع أن يرسل سفنا تابعة للبحرية أو طائرات في إطار عملية أمنية بحرية لحماية السفن اليابانية والبضائع المنقولة إلى اليابان. ومن حيث المبدأ لن تتم حماية سفن دول أخرى. كما يمكن لليابان أن تسن تشريعا خاصا بسري مرة واحدة، لكن هذه عملية تستغرق وقتا.

